

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: دلالات التقرير الأوروبي بشأن الأوضاع بمصر

مقدم الحلقة: حسن جمّول

ضيفا الحلقة:

- أنتوني دوركين/كبير الباحثين في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

- هاني رسلان/رئيس تحرير ملف الأهرام الاستراتيجي

تاريخ الحلقة: ٢٠١٤/١/١٠

المحاور:

- مدى موضوعية ما جاء في التقرير

- رؤية أوروبية لدور الإخوان في مصر

- دلالات صدور التقرير قبيل الاستفتاء

- الموقف الأوروبي تجاه مصر

حسن جمّول: أهلا بكم مشاهدينا الأعزاء، قال تقرير صادر عن مجلس العلاقات الخارجية بالإتحاد الأوروبي إن قمع السلطات المصرية لمعارضيه حاليا لن يجلب الاستقرار السياسي للبلاد.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: مدى موضوعية ما جاء في التقرير ودلالات صدوره قبيل الاستفتاء على التعديلات الدستورية؟ وهل يمكن أن يؤدي التقرير إلى تغيير في سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه الحكومة المصرية؟

إذن تشغل الأوضاع في مصر حيزا مهما في ذهن صانع القرار الأوروبي عند تناول قضايا الشرق الأوسط، وتقرير مجلس العلاقات الخارجية عن مصر يمثل محاولة أوروبية لتوصيف الوضع في مصر سعيا لتحديد خطة التعامل في المرحلة المقبلة، التقرير يحمل المسؤولية عن تفاقم الوضع للسلطات متهما إياها باستخدام القبضة الأمنية بقسوة بينما ترى أطراف مصرية أن حركة الإخوان المسلمين هي المسؤول الأول عما

آلت إليه التطورات.

[تقرير مسجل]

مريم أوبابيش: القمع في مصر غير قابل للاستمرار؛ هكذا عنون مجلس العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي تقريراً مطولاً عن مصر بعد ٦ أشهر من إطاحة العسكر بالرئيس المنتخب، وجه التقرير جملة انتقادات للسلطة الانتقالية المعينة من قبل الجيش وأشار إلى أن القمع الذي تمارسه السلطات ضد جماعة الإخوان لن يجلب الاستقرار للبلاد، نوه كاتب التقرير إلى أن صورة تحقيق حالة من الاستقرار التي تسوقها السلطة الانتقالية غير صحيحة، وقال إن مصر لن تكون قادرة على العودة للمسار الديمقراطي وتحقيق حكم مستقر في الوقت الذي تستمر فيه عملية اجتثاث الإخوان المسلمين كمنظمة، استمرار قمع الأصوات المعارضة- وفق التقرير- لم يؤد إلى حل ينهي الانقسام السياسي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد، بناء على هذه المعطيات دعا تقرير مجلس دول الإتحاد الأوروبي للتعامل مع مصر بنظرة بعيدة المدى تركز على العناصر الأساسية التي تؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى انبثاق إطار سياسي مستقر، وأوضح التقرير أن الإتحاد يواجه الكثير من التحديات حول كيفية دعم التحول السياسي في مصر دون دعم غير مشروط لخارطة الطريق التي وضعتها السلطة الانتقالية، سلطة وبعد الاستفتاء على الدستور الجديد ستشرع في التحضير لانتخابات رئاسية وبرلمانية رغم الوضع الأمني غير المستقر بالموازاة مع ذلك مظاهرات لمن تبقى من أنصار الرئيس المعزول خارج السجن عادة ما تنتهي باشتباكات مع قوى الأمن، تنتظر مصر مواعيد مهمة من استحقاقات انتخابية إلى محاكمات مثيرة للجدل وللأسف عنفاً لن يغيب عن المشهد قريباً.

[نهاية التقرير]

حسن جمول: لمناقشة هذا الموضوع ينضم إلينا من لندن عبر سكايب أنتوني دوركين كبير الباحثين في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية وأحد معدي التقرير، وهنا نستضيف في الاستوديو هاني رسلان رئيس تحرير ملف الأهرام الإستراتيجي مرحباً بك سيد هاني، وأبدأ مع أنتوني دوركين من لندن سيد أنتوني التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية في الإتحاد الأوروبي وصّف الوضع القائم وانتهى إلى خلاصات وتوصيات لكنه لم يوصّف الأصل وهو الحكم القائم حالياً في مصر أهو شرعي أم غير شرعي من وجهة نظر الإتحاد الأوروبي، سيد أنتوني؟ انقطع الاتصال مع أنتوني دوركين سنعود إليه طبعاً أنتقل إلى ضيفي في الاستوديو هاني رسلان، سيد هاني أولاً ما هو

تعليقك على ما ورد في هذا التقرير؟

مدى موضوعية ما جاء في التقرير

هاني رسلان: في الحقيقة أنا كنت أود الإطلاع بشكل كامل على نص التقرير ولكن لم يسعني الوقت وتصفحته بشكل سريع وأعتقد أنه قد بُذل فيه جهد كبير في محاولة دراسة وتوصيف وتحليل الأوضاع في مصر، ولكن أيضا لدي مجموعة من الملاحظات على هذا التقرير، أول هذه الملاحظات أن التقرير أحيانا يستند إلى بعض المعطيات التي تبدو متناقضة بمعنى أنه يقول أو يقر بأن السلطة الانتقالية القائمة في مصر مدعومة الآن من غالبية الشعب المصري ويقول في مقطع آخر أيضا أن الدستور أو مشروع مسودة الدستور الحالية يعني تحمل في أجزاء كبيرة منها تقدما كبيرا قياسا إلى الدستور السابق الذي يقر أيضا أنه كان خلافا، ولكنه بنفس الوقت يقول بأن المسار الحالي هو مسار أمني ويقول بأن السلطات تحظر جماعة الإخوان المسلمين وتعتبرها إرهابية، وفي الحقيقة لم يظهر الجانب الآخر من ممارسات تنظيم الإخوان المسلمين في الشارع الأمر الذي دفع السلطة القائمة لاتخاذ هذا الإجراء هذه نقطة، النقطة الثانية أيضا يبدو أن واضعي التقرير يتحدثون عن الإخوان المسلمين كتيار عام يتسم بقدر من التركيب بمعنى أن هناك تنظيم قائم فيه أعضاء عاملون ملتزمون بالسمع والطاعة وهناك مؤيدون وهناك أنصار هو يأخذ الجميع في سياق واحد، لكن قرار الحظر في الحقيقة كان موجها فقط ضد التنظيم ومن يرتبطون به في أعمال تهدد الأوضاع الأمنية في مصر.

حسن جمّول: غير من هم في التنظيم هم مطاردون أيضا.

هاني رسلان: لا غير مطاردين على الإطلاق.

حسن جمّول: هناك الكثير ممن هم في حركات خارج إطار الإخوان المسلمين لكنهم معارضون للحكم.

هاني رسلان: لكنهم غير مطاردين ولا يعتبروا في نص القرار الصادر جماعة إرهابية، لأن النص واضح هو من يرتبط بالتنظيم أو يساعده في ارتكاب الأعمال التي تؤدي إلى عدم الاستقرار.

حسن جمّول: نعم.

هاني رسلان: أريد أن أقول فقط أن قرار الحظر هو ضد التنظيم فقط وليس ضد

المؤيدين ولا الأنصار ولا ضد التيار الإسلامي.

حسن جمول: طيب، دعني أعود إلى سيد أنتوني دوركين سيد أنتوني كنت سألتك عن توصيفك للوضع القائم في مصر حاليا من حيث إسباغ الشرعية عليه أم لا من وجهة مجلس العلاقات الخارجية في الإتحاد الأوروبي؟

أنتوني دوركين: لا بد أولا أن أوضح شيئا هاما وهو أنني أعمل في منظمة مستقلة للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية وهو مركز بحوث له حسب رأيي بعض التأثير على الإتحاد الأوروبي ولكننا لا ننتقل ولا نتكلم باسم الإتحاد بل نقدم له المشورة فقط، ولكن أنا درست بشكل جيد مواقف وتصرفات الإتحاد الأوروبي إزاء تطورات الوضع في مصر منذ الانتفاضة ضد الرئيس مبارك قبل ٣ سنوات وطبعا الأحداث التي حصلت في الصيف الماضي حيث قام الجيش بتنحية الرئيس مرسي من السلطة، إن موقف الإتحاد الأوروبي حسب رأيي هو موقف بأنهم لم يرغبوا في أن يهاجموا هجوما مباشرا شرعية هذا النظام بل فضلوا فقط أن يتحدثوا عن الإجراءات الضرورية لكي تقوم بها مصر لتمض قدما إلى الأمام، لذلك قام الإتحاد الأوروبي بالدعوة إلى حماية جميع الإجراءات اللازمة إلى التطور السياسي وإلى انتخابات نزيهة، كما دعا الإتحاد الأوروبي إلى إجراءات لمحاولة تقليل أعمال العنف من الجانبين و أيضا تطبيق حكم القانون.

رؤية أوروبية لدور الإخوان في مصر

حسن جمول: طيب أعتذر منك للمقاطعة سيد أنتوني عفوا للمقاطعة أفهم منك هنا بأنكم تفضلون أن لا تدخلوا في هذا المضمرة ونقاش شرعية أو عدم شرعية الحكم القائم على اعتبار أن هذا ما سار عليه الإتحاد الأوروبي بعد إسقاط الرئيس حسني مبارك، ضيفي في الأستوديو هنا كان يتحدث قبل قليل عن عدم موضوعية في بعض النقاط التي تحدثتم عنها في التقرير بحيث أنكم تحدثتم عما يجري للإخوان المسلمين من دون أن تتحدثوا عن الأسباب التي أدت إلى وصولهم إلى حد وضعهم على لائحة إرهابية من قبل الحكومة المصرية، ما ردك؟

أنتوني دوركين: في الحقيقة ما أقوله هنا هو عدة أمور أولا: وبشكل لا لبس فيه أنا أعتقد أن الرئيس مرسي ارتكب أخطاء أثناء فترة حكمه وأنا بالتأكيد انتقدته حول طريقة إدارته

لشؤون البلاد وطريقة قيام حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين بالتصرف أثناء تلك الفترة، لكنني لم أشهد أو أرى أي دليل يوحى بالقول بأنه يمكن وصفهم بأنهم منظمة إرهابية، حسب رأيي أعتقد أن هذا التصريح صدر من الحكومة دون أي دليل وأن موقف الدول الأوروبية في الوقت الحالي ليس هو وصف الإخوان المسلمين على أنهم منظمة إرهابية لأنهم لم يشهدوا أي دليل على ذلك، وحسب وجهة نظري الخاصة أنا لدي قلق عميق وشديد إزاء بعض الإجراءات التي تقوم بها الحكومة المصرية منذ هذا الوقت إذ أنهم يفرضون قيودا شديدة على حرية التعبير وقد اعتقلوا أعدادا كبيرة من الناس من التابعين للإخوان المسلمين دون أن يكون هناك أدلة جيدة على ذلك في جميع الحالات وأدلة قانونية، ويبدو لي أن ما قاموا به هو عبارة عن هجوم واسع شديد على الإخوان المسلمين دون أن يكون هناك أدلة واضحة يقدمونها لتبرير ذلك التصرف، إذن أنا أؤكد بأنني أؤيد الإجراءات التي تتخذ إذا ما كانت هناك أدلة على أنه هناك تحريض على العنف أو قيام بأعمال عنف، وأنا أعتقد أن ما حصل في مصر أمر يتجاوز ذلك ويبدو أن الأمر عبارة عن حملة سياسية الهدف منها إنهاء وغلق أي مساحة أو ساحة في السياسة يمكن للإخوان المسلمين بشكل عام العمل فيها، وذلك على أساس كل ما شهدته لحد الآن أجد أن كل ما اتخذ من إجراءات غير مبرر.

حسن جمول: سيد هاني، كل ما اتخذ من إجراءات غير مبرر وليس هناك أي دليل هذا ما يقوله معد هذا أو أحد معدي هذا التقرير الذي هو بين يدينا، ما ردك؟

هاني رسلان: أولا في الحقيقة أنا أشعر بالدهشة من هذا الاستنتاج الذي وصل إليه لأنه كما ذكرت قبل قليل الإخوان المسلمين تيار مركب، الوصف بمنظمة إرهابية كان بحق التنظيم وليس بحق المتعاطفين أو المؤيدين أو الأنصار، وهذا التنظيم ما زال حتى هذه اللحظة رغم أنه كان قد وصل للحكم لمدة عام في مصر يعمل كمنظمة سرية، وهذه المنظمة السرية يسيطر عليها الجناح المتشدد الذي يعرف باسم الجناح القطبي وهذا الجناح القطبي في صلب أفكاره اللجوء إلى العنف.

حسن جمول: لكن سيد أنتوني يقول إن ما أقدمت عليه السلطة حاليا كان يحتاج إلى دليل وهو قال ربما نؤيد هذه الإجراءات لو قدمت أدلة!

هاني رسلان: في الحقيقة هذا رأيه الشخصي، ولكن المؤتمر الأخير لوزير الداخلية شهد تقديم أدلة واعترافات مصورة وعرض متهمين ينتمون إلى تنظيم الإخوان المسلمين ساهموا بالذات في حادث المنصورة الذي أدى إلى قتل مدنيين وقتل عدد من رجال

الشرطة، النقطة الثانية أيضا وهو ربما قد تابع ذلك بحكم أن الورقة بها الكثير من التفاصيل في رابعة العدوية قبل ثورة ٣٠ من يونيو كان هناك تهديدات صريحة بسحق المعارضين، وهذا التنظيم يعتبر معارضية إما منافقين أو كفار وبالتالي هو أصلا خارج الفكر الديمقراطي هو معوق للمسار الديمقراطي، وكان هذا بحضور الرئيس محمد مرسي وكانت التهديدات علنية في ميدان رابعة العدوية وبعد ذلك صدرت عدة تصريحات تربط ربطا مباشرة بين الإرهاب الذي يحدث في سيناء وبين تنظيم الإخوان أو عودة الرئيس مرسي، النقطة الثانية أن الحكومة المصرية أعطت هذا التنظيم فرصة ٦ أشهر قبل أن تصل إلى هذا القرار لكي يكون هناك مجال للتفاوض وتم دعوته عدة مرات ولكن التنظيم أعرض عن ذلك ولم يقدم..

حسن جمّول: نعم.

هاني رسلان: عفوا لم يقدم أي مطالب معقولة تدخل يعني كمدخل..

حسن جمّول: على الرغم من ذلك..

هاني رسلان: لاحتوائه في العملية السياسية.

دلالات صدور التقرير قبيل الاستفتاء

حسن جمّول: نعم، على الرغم من ذلك ما قدم غير مقنع أكان لمعدي التقرير وأيضا لشرائح واسعة من الشعب المصري أو غيره أيضا، لكن في هذه النقطة أريد أن أنتقل مجددا إلى السيد أنتوني لأسأله سيد أنتوني ماذا عن توقيت إصدار هذا التقرير، لماذا الآن والبعض ربطه بتزامنه مع التحضير أو بدء الاستفتاء على الدستور الجديد؟

أنتوني دوركين: نعم هذا صحيح نحن نشرنا التقرير في هذا التوقيت بالتأكيد لأن هذا هو الوقت هو الذي سيُجري فيه الاستفتاء حول الدستور وستكون هناك سلسلة من الانتخابات بعد ذلك، الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد ذلك، ولا نعرف بالضبط بتسلسلها ولكن على الأرجح يبدو أنها ستكون هناك انتخابات رئاسية أولا، وإذن فإن الصورة التي تقدمها السلطات المصرية هي صورة العودة إلى الوضع الطبيعي والاعتيادي وإنما نرحب بالتأكيد بإجراء استفتاء وانتخابات، ولكن ما نوضحه هنا في تقريرنا هو أن هذه ليست الصورة الكاملة، فلكي تكون لديك ديمقراطية- ونحن نؤمن- يجب أن يكون لديك أولا استقرار في مصر، ويجب أن يكون لديك ليس فقط تصويت

وانتخابات بل يكون لديك ظروف تمكّن جميع فئات المجتمع المصري من الإدلاء بأرائه بالإضافة إلى التيارات السياسية المشاركة في العملية السياسية، يجب توفر حرية التعبير بحيث أن الطرفين يستطيعان أن يقدموا رأيهما ويتمكّن الناس من تنظيم حملات ضد الدستور أو مع الدستور، وما نحاول أن نوضحه في تقريرنا هو أن هناك بعض القلق حول هل أن هذه الظروف ستتوفر أم لا؟ لا بد من القول بأننا ندين كل ما يحصل في مصر، فالدستور حسب رأيي فيه بعض الجوانب الجيدة ولكن أيضا لا أود الدفاع عن كل ما يقوم أو قام به الرئيس مرسي أو ما قام به الإخوان المسلمون أثناء فترة حكمهم، ولكن إننا لم نر وكل ما شاهدناه هي تهمة إجرامية ضد الإخوان المسلمين ومن دافع عنهم، ولم نشاهد أي محاولات منظمة لدراسة كل الحالات التي حصلت فيها حالات قتل ووفيات كثيرة وذلك فقد كان الكثير من الحالات قبل وصول الرئيس مرسي إلى الحكم، وأعتقد أننا نرحب بالتحقيق حول ما حصل في رابعة العدوية وما سبق ذلك.

حسن جمّول: طيب سيد أنتوني، سيد أنتوني أيضا أعذر للمقاطعة لضيق الوقت، لكن كل ما عرضته سنسأل في القسم الثاني من هذه الحلقة إن كان سيؤدي إلى تغيير في سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه الحكومة المصرية الحالية، نرجو أن تبقوا معنا مشاهدينا للقسم الثاني.

[فاصل إعلاني]

حسن جمّول: أهلا بكم من جديد مشاهدينا في هذه الحلقة التي تناقش تقرير مجلس العلاقات الخارجية بالإتحاد الأوروبي عن أن القمع في مصر لن يجلب الاستقرار، وأعود إلى ضيفي في الأستوديو السيد هاني رسلان، سيد هاني ضيفنا قبل قليل من لندن تحدث عن أن الجو الحالي في مصر لا يساعد أبدا على إجراء استفتاء أو انتخابات برلمانية أو رئاسية باعتبار أن ما يجري في الشارع لا يدفع إلى الاطمئنان؟

هاني رسلان: هو في الحقيقة تحدث عن ما يقول بأنه حرية تعبير بشكل كافي لتنظيم حملات لمن يعترضون على الاستفتاء، وأنا أعتقد أن معلوماته في هذا الموضوع تحتاج إلى مراجعة لأن هنا نعرف أن تحالف ما يسمى تحالف دعم الشرعية المؤيد لجماعة الإخوان المسلمين يعمل من داخل مصر ويعقد مؤتمراته الصحفية ويصدر بياناته وهناك عدة صحف عن القوى المؤيدة لهذا التحالف وحتى قريب كانت تصدر أيضا صحيفة الحرية والعدالة المعبرة عن حزب الحرية والعدالة المنتمي للإخوان المسلمين وأيضا هناك حركة ٦ أبريل تعلن رفضها للاستفتاء على الدستور وتدعو لمقاطعته وهي تعمل

أيضا في مصر ولا أحد يعترضها في هذا الأمر، النقطة الثانية هو يصل إلى استنتاج بأن العملية السياسية لا تستوعب كل الأطراف ويقصد في ذلك تنظيم الإخوان المسلمين ولكنه لم يدلنا كيف يمكن استيعاب هذا التنظيم الذي يرفض الانخراط في العملية السياسية ويستخدم العنف في الشوارع، ورأينا كيف قاموا بذبح أحد المواطنين في المنصورة بشكل فيه مشهد مأساوي، وأيضا لا يقدمون أي مطالب سياسية معقولة تصلح للتفاوض أو لانخراطهم في العملية السياسية سوى إعادة الرئيس المعزول لكي يقوم بإعدام ما يسمونه بالانقلابيين، في حين أن الورقة نفسها تقول بأن السلطة الانتقالية الحالية وهذا توصيف دقيق مدعومة من غالبية الشعب المصري، فأين هو الخلل؟ وهذه المطالب أو هذه النداءات من جانبه يجب أن توجه لتنظيم الإخوان المسلمين.

حسن جمول: يعني أنت تقبل ما يؤيد وجهة نظرك وترفض في التقرير ما لا يؤيد وجهة نظرك.

هاني رسلان: كلا يا أستاذ حسن أنا أسرد الوقائع التي تقول بأن الواقع القائم في مصر ليس كما تصفه الورقة وأقول بأنه يجب أن يوجه نداءاته إلى تنظيم الإخوان وليس إلى السلطة الانتقالية.

الموقف الأوروبي تجاه مصر

حسن جمول: سأعود إلى السيد أنتوني، سيد أنتوني إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تقريركم هذا على السياسة الأوروبية تجاه مصر؟

أنتوني دوركين: أنا أعتقد أن الكثير من الأوروبيين يشعرون بقلق عندما ينظرون إلى مصر اليوم، فهم يشعرون بقلق إزاء بعض القضايا التي ناقشناها في تقريرنا وهم يشعرون بقلق حول هل أنه ستكون هناك محاولة لتأسيس نظام سياسي مفتوح بشكل أصيل وحقيقي أمام كل المجموعات ويشعرون بقلق إزاء الإجراءات المتخذة ضد الإخوان المسلمين، وكذلك في الوقت ذاته طبعاً علاقات أوروبا بمصر علاقات مهمة جدا وهم يدركون حقيقة وواقع أن هذا النظام الحالي هو الذي في السلطة ويفهمون ليس هناك أي مجال أو أمل لعودة مرسى إلى الحكم، وبالتالي يحاولون التوفيق بين شيئين أي التعامل مع السلطات الموجودة لكي يكون لديهم علاقات جيدة بناءً معها وحوار جيد مع السلطات ومع محاولة استخدام النفوذ الذي لديهم نحو الوصول إلى أسلوب أكثر شمولية في الحكم وإزاء رفع بعض القيود المفروضة وبعض الإجراءات القمعية الأخرى التي

اتخذت وبالتالي أعتقد هذا هو موقف أوروبا..

حسن جمّول: طيب سيد أنتوني عذرا سيد أنتوني باختصار أنتم دعوتكم إلى تغيير السياسة الأوروبية في مصر في أي اتجاه تدعون إلى تغيير هذه السياسة؟

أنتوني دوركين: أعتقد أن الإتحاد الأوروبي يحاول أن يوازن بين شيئين: الموازنة بين إبقاء العلاقات الجيدة مع سلطات المصرية وأيضا في الوقت ذاته تعزيز الرؤية التي يرونها أفضل رؤية لمصر في المستقبل، وأعتقد أنه لحد الآن يميلون للكلام بطريقة لينة وبسيطة واستخدام نفوذهم من وراء الكواليس، أعتقد أن الوقت غير ملائم لأوروبا الآن أن تتخذ موقفا قويا وأن تؤكد على ما يرون أنه حدود الخطر في الأسلوب الحالي وأن يكونوا واضحين بشكل أكبر حول الخطوات اللازمة والضرورية حسب رأي أوروبا لكي تمضي مصر قدما إلى الأمام نحن مستقبل ديمقراطي.

حسن جمّول: سيد هاني، هل تتوقع أي تغيير في السياسة المصرية سياسة الحكومة الحالية تجاه معارضيها في ظل استمرار تقارير من هذا النوع، تقارير دولية تصدر من هذا النوع؟

هاني رسلان: كل المعارضين في مصر لهم الحق في العمل بحرية وهم موجودون ويعملون الآن ومن صدر بحقهم إجراءات قضائية أو قرار من مجلس الوزراء باعتبارهم تنظيمًا إرهابيًا هو تنظيم الإخوان المسلمين الذي هو منظمة سرية، وأقول بأن مصر وبكل فئاتها الاجتماعية وقواها السياسية كان لديها أمل كبير في التقدم نحو تحول ديمقراطي حقيقي ولكننا نفاجئ بفصيل سياسي يقوم يعني تطبيقات معينة..

حسن جمّول: نعم.

هاني رسلان: لأفكاره يا إما أن يحكم يا إما أن يقتل الناس وهذه مشكلة كبرى.

حسن جمّول: طيب.

هاني رسلان: وتقف عقبة في طريق التحول الديمقراطي.

حسن جمّول: أريد أن أعود بسؤال مختصر للسيد أنتوني، ماذا تقترحون أنتم من تغيير للإتحاد الأوروبي؟

أنتوني دوركين: أعتقد أنه سيكون هذا أولا موضوع الرسالة التي تبعثها أوروبا إلى

السلطات المصرية فيما يقولونه خلف الكواليس وأيضا قليلا حول ما يقولونه بشكل علني، وأعتقد أن الرسالة ربما ينبغي أن تكون تعبيراً عن قلق أكبر حول الاتجاه الذي تسير فيه الأمور حالياً وكذلك تأكيد أكبر على الخطوات اللازم اتخاذها لكي يكون السير حسب رأيي إلى اتجاه أفضل حسب رأيي، طبعاً نحن نفهم أن الوضع في مصر معقد للغاية وأنا لا أدعو إلى نظرة مبسطة يمكن أن أقول فيها أن كل ما يقوم به الإخوان المسلمون جيد كلاً، يبدو لي أن الخطوات المتخذة ضدهم قد تجاوزت إلى حد كبير الأسس التي قد تكون موجودة لأي خطوات يمكن أن تتخذ وحسب فهمي..

حسن جمّول: نعم.

أنتوني دوركين: أنه رغم أن الموقف الأساسي للإخوان المسلمين هو المطالبة بإعادة الرئيس مرسي إلى الحكم الآن تجاوزوا هذا الموقف..

حسن جمّول: شكراً.

أنتوني دوركين: وهم مستعدون لتقديم بعض من التنازلات وقبول واقع ما حصل ولكن هذا صعب عليهم..

حسن جمّول: أشكرك جزيلاً أعتذر للمقاطعة انتهى وقتنا سيد أنتوني دوركين كبير الباحثين في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، وأشكر في الأستوديو أيضاً هاني رسلان رئيس تحرير ملف الأهرام الإستراتيجي، شكراً لمتابعتكم مشاهدنا وإلى اللقاء.